نقل البنوك من صنعاء إلى عدن.. تحديات وحلول في ظل ضغوط الميليشيا الحوثية

فيم تتمثل أبرز التحديات التي تواجه قرار مركزي عدن بنقل البنوك إلى عدن؟

ما أبرز الضغوطات التي تمارسها جماعة الحوثي على البنوك لمنعها من نقل مراكزها إلى عدن؟

ما الإجراءات التي ستتخذ ضد تلك البنوك في حال عدم نقل مراكزها خلال المدة المحددة بشهرين؟

خبير اقتصادي يفند دوافع قرار البنك المركزي ومغالطات البنوك والحوثي

عدن / الأمناء / رصد: رعد الريمي:

تحتدم معركة البنـــوك في اليمن بين السلطتين الشرعية والانقلابية، بعد مرور شهر على المهلة التي حددها البنك المركزي في عَـدن للبنوك التجارية والإســلامية وبنـــوك التمويل الأصغر لنقـــل مراكزها الرئيســية من صنعاء إلى العاصمة عدن خلال 60 يوما.

محافظ البنك المركـــزي أطلق مجدداً تحذيرًا من عواقب الإجراءات التي ستتخذ ضد تلك البنـــوك الواقعة تحت ســيطرة ميليشيا الحوثي في حال تأخرت في نقل مراكزها الرئيســية إلى عـــدن خلال المدة الزمنية المحددة.

واعتبر خـــبراء اقتصاديون قرار البنك بمثابة ضربة قاضية لاقتصاد الميليشـــيا الحوثية وخطوة إيجابية في سبيل تعزيز السيادة المالية للشرعية.

الخبراء أضافوا أن تلك الخطوة ستُربك الميليشـــيا الحوثية وتُلخبط كل أوراقها، وتُحرّر الاقتصاد مـــن قبضتها، وتُفضح فســـادها، وتمنعها من التلاعب بالعملة الوطنية وعقد الصفقات الفاسدة وغسل الأموال.

فيما اســـتبعد آخرون انصياع البنوك الخاصة بصنعاء لتوجيهات البنك المركزي بالعاصمة عـــدن، معتبرين أن هذا الوضع سيعقد من الوضع الاقتصادي المتأزم أصلاً بسبب حالة الانقسام النقدي القائمة.

وأكـــدوا أن البنـــوك الخاصة بصنعاء تواجه ضغوطًا متصاعدة من قبل الميليشيا وتهديدات مماثلة بفـــرض عقوباتها في حال قامت بنقـــل مقراتها من صنعاء إلى عدن.

وتواجه عملية نقل البنوك، بحســـب اقتصاديين، عددًا من التحديات والعقبات، في مقدمتها، رفـــض الحوثيين لأي بنك بنقل الســـيرفرات والأجهـــزة الخاصة، التكاليـــف المالية الكبيرة لإنشـــاء المراكز الرديفة المتعلقة بخدمة تراسل المعطيات، توقعات برفض مسؤولي وموظفي البنوك والعملاء عملية الانتقال لأســـباب كثيرة ومتعددة.

الانتقالي يدعم جهود البنك

ورحـــب المجلس الانتقـــالي الجنوبي بقرار إدارة البنك المركزي في العاصمة عدن القاضي بإلزام البنوك التجارية والمصارف الإســـلامية وبنوك التمويل الأصغر بنقل مراكزها الرئيسية إلى العاصمة عدن.

واعتبر المجلس الانتقـــالي، في بيان صادر عنـــه، قرار بنك عـــدن المركزي في سياق جهودها لوضع حد للإجراءات غير القانونية التي أقدمت عليها ميليشـــيات الحـــوثي الإرهابية بإصـــدار عملات غير قانونيـــة واســـتمرارها في تدمير النظام المالي والمصرفي في البلاد.

وشـــدد المجلس في الوقت ذاته على أهمية إطلاع الجهات ذات الصلة بالقطاع المـــالي والمصرفي بمســـؤولياتها وتقديم التسهيلات اللازمة لترجمة القرار الصادر عن البنـــك على أرض الواقـــع خلال المدة المحددة.

مستجد مربك

بالصدد، وبحســـب ما نشرت وسائل إعلام محلية حيث أبلغت 3 من أكبر البنوك اليمنيـــة (التضامن، الكريـــم، التجاري) عدم قدرتها على تنفيذ القرار خلال المهلة المُحددة.

بتصريح حديث لوسائل إعلام عربية تحدث الخبير الاقتصادي وحيد الفودعي وعلق قائـــلا: "لا بدّ مـــن التأكيد على أنّ قرار البنك المركـــزي اليمني اتّخذ لمصلحة البنـــوك اليمنيـــة، خاصة بعـــد تصنيف جماعة الحوثي كمنظمـــة إرهابية، وبعد ممارساتها المُدمّرة للقطاع المصرفي، مثل منع التـــداول بالطبعة الحديثة للعملة في مناطق سيطرتها، وإلغاء الفوائد الربوية، ممّا ألحق أضرارًا جسيمةً بالبنوك".

وأضاف: "في الواقع، تُمارس جماعة الحوثي ضغوطاتٍ هائلةً على هذه البنوك لمنعها من نقـــل مراكزهـــا، وتتمثل هذه الضغوطات في: مطالبة البنوك بتســـليم جميع ودائع العملاء في مناطق ســـيطرة الحوثيـــين، والتي تُقـــدّر بتريليون ريال يمني، كشرطٍ للسماح لها بنقل مراكزها، تهديد البنوك بفرض عقوباتٍ قاســـيةٍ في حال قامت بنقل مقراتها إلى عدن".

وكشـــف الفودعـــي عـــن مغالطات الحوثي تجاه مطالبتهـــا كبريات البنوك بنقل الوائع وقـــال: "لا يعني نقل مراكز البنوك نقل جميـــع الودائع والعملاء إلى عدن، بل ستبقى هذه الودائع والعملاء في فروع البنوك المُتواجدة في مناطق سيطرة الحوثيين، مع إمكانية مراقبتها حســـابيًا من قبل البنـــك المركزي في عـــدن، ويتم الايداع والحســـب في مناطـــق الحوثيين بشكل طبيعي جدا".

وقال: "صحيـــح أنّ هذه الضغوطات تُشـــكل تحديات كبيرةً أمام نقل البنوك، ولكنّنـــي أعتقد أنّ البنـــك المركزي اليمني في عدن مُصمّمٌ على تنفيـــذ هذا القرار، وذلك للأسباب التالية: تمتع البنك المركزي اليمني بدعم إقليمـــي ودولي كبير، حيث صدرت بيانـــاتٌ من الاتحـــادِ الأوروبي والولايات المتحـــدة الأمريكية تُؤيّدِ قراره، يُجهـــز البنك المركزي حاليًـــا تعميمًا يُلزم البنوك بإعداد خطـــطٍ مُحددةٍ لنقل مراكز عملياتها إلى عدن".

وخلص الفودعي في تصريحه بقوله: "وأعتقد أن البنك المركزي اليمني في عدن سينفذ هذا القرار. وأي بنك لا يستطيع أو لا يقدر على نقل عملياته أو مركز عملياته إلى عدن، فسوف تناله العقوبات. أهم هذه العقوبات تبدأ طبعاً تدريجياً، وصولاً إلى حرمانه من نظام «سويفت». وستتحول هذه البنوك إلى مجرد بقالات في صنعاء لا تسمن ولا تغني من جوع".

ما مصير المواطن؟

وقال الفودعـــي: "لا يمكن أن يتأثر المواطن اليمني جراء هذا القرار. ســـتبقى التعاملات في المناطق المحررة، وســـتبقى التحويلات أيضاً في البنوك التي قامت بنقل عمليتها إلى عدن بشكل طبيعي، يمكن أن تتحول كثير من العمـــلاء من عملاء هذه البنوك التي لم تنقـــل مراكزها إلى عدن، وسينتقلون إلى بنوك تم نقل عمليتها إلى مركز عملياتها إلى عدن. وســـتتم الأمور بشـــكل طبيعي جداً، ولن يتضرر المواطن من هذا الإجراء، بل ســـتتضرر هذه البنوك فقط، وليس إلا، هـــذه البنوك التي تمانع في الانتقال إلى عدن، هي مجالس إدارتها. ومن المفارقات العجيبة أن مجالس إدارتها ليســـوا متواجدين في صنعـــاء. بموجب النظام الأســـاسي لهذه البنوك، أن مجلس الإدارة يجب أن يتواجـــد في صنعاء، لكن كل مجالـــس الإدارات الخاصـــة بالبنوك موجودة في الخـــارج، وتجتمع أيضاً في الخارج، وتجتمع أيضاً عن طريق الوسائل التكنولوجية المتقدمـــة بالاتصالات. ولا تســـتطيع أن تمارس عملها أو تجتمع في صنعاء، فكيف، طالما وأنك لا تستطيع أن تمارس عملك من صنعاء، فكيف تعارض قرار البنك المركزي في عدن؟!".

موقف حوثي متعنت

ميليشـــيا الحوثي وصفـــت القرار الحكومي بالخطوة التصعيدية ومحاولة للهروب مما أســـمته استحقاقات السلام مطالبة الســـعودية بالتدخل لمنع تخريب خارطة الطريق التي تسير عليها المشاورات بـــين الحوثيـــين والرياض، ثـــم عادت الجماعـــة مهددة بفـــرض عقوبات على البنوك التي ستســـتجيب لقرار الحكومة فيما تتحدث مصادر عـــن إبداء الحوثيين استعدادهم للسماح بتصدير النفط مقابل تراجع الشرعية عن هذا القرار اقتصاديون يرون أن هذا القرار واحد من أهم القرارات التي اتخذتهـــا الشرعية خلال فترة الحرب وان تنفيذه سيمثل ضربة كبيرة لاقتصاد الحرب الذي تديره الميليشيا.

الحوثيون و استغلال الحدث لمصالحهم

بالصـــدد أوضـــح أســـتاذ الاقتصاد الســـياسي بجامعة عدن، الدكتور محمد جمال الشـــعيبي، أنه وبعـــد مرور نصف المدة على قرار البنـــك المركزي بنقل مراكز البنوك من صنعاء إلى عـــدن، يتأكد عدم اســـتجابة مليشـــيات الحوثي، ووضعها اشـــتراطات مقابل ذلك، وتساءل عما إذا كانت الحكومة الشرعية ســـوف ترضخ لتلك الشروط من عدمه.

وقال الدكتور الشعيبي: «بعد انتصاف مهلة الســـتين يوما، وإبـــلاغ ثلاثة بنوك تجارية كـــبرى في صنعـــاء، الحكومة الشرعية والبنك المركزي، بعدم قدرتها على نقل مراكزها الرئيسية إلى العاصمة عدن، تؤكد لنا هذه الأخبار حقيقة ما نشير إليه دائماً، أن مليشـــيات الحوثي لا تسعى إلى تطبيع الأوضاع الاقتصادية، ولا إلى تحييد القطاع المـــصرفي عن الـــصراع، ولا إلى تحقيق مساعي إحلال السلام، طالما وهي المستفيد الأول من الحرب".

وأوضح بأن المليشـــيات مستفيدة من الحرب من خلال اســـتمرار سيطرتها على مقدرات الدولـــة في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، إلى جانب ابتزازها المؤسسات المالية والمصرفية، والتجار والمســـتوردين من القطاع الخاص، واســـتحداث منافذ جمركيـــة بين المناطق المحـــررة ومناطق ســـيطرتها، وتســـخير كل تلـــك الموارد والإتاوات في ســـبيل تمويـــل مجهودها الحربي وإثراء قياداتهـــا وعناصرها على حســـاب المواطنين، وفي ظل تنصلها من القيام بأي التزامـــات تقديم نفقات عامة (خدمية أو تنموية)، واســـتمرار امتناعها عن دفع مرتبات موظفي القطاع العام".

وأضـــاف في تعليـــق: «كـــما يعزز صحة هذا الكلام الأخبـــار والتقارير التي تؤكـــد أن الجماعة لا تمانـــع نقل البنوك التجارية مقراتها الرئيسية إلى العاصمة عدن بشرط تســـليمها كافة الودائع لديها الخاصة بالعملاء في المناطق الشـــمالية والبالغة قرابة تريليوني ريال، أي ما يقرب من 3.8 مليار دولار، حسب أسعار الصرف في صنعاء".

تعميم جديد

وأمـــس الأول الخميـــس أصدر وكيل المحافظ للرقابة على قطاع البنوك تعميما بعـــد انتهاء نصف المـــدة المحددة في قرار البنك المركزي، وطالب البنوك المعنية إفادته بالخطوات والإجـــراءات التـــي اتخذتها البنوك لنقل مقراتهـــا إلى العاصمة عدن مع اقتراب المهمة التي حددها بشـــهرين وشارفت على الانتهاء.

وطالب البنك بسرعة اســـتكمال نقل مراكز العمليـــات لتلك البنوك خلال الفترة المتبقية، مهدداً باتخاذ الإجراءات القانونية في حال عدم التنفيذ.

تســـاؤل حول استعداد الشرعية للرضوخ لاشتراطات الحوثيين

وفي ســـياق تعليقـــه لفت أســـتاذ الاقتصاد الدكتور محمد جمال الشـــعيبي «أن هـــذه الجماعة لا تفـــوت أي حدث أو فرصة دون أن تسخر مخرجاتها في سبيل تحقيق مصالحها الخاصة".

وقال الدكتور الشعيبي: «ولكن السؤال الأهم الآن: هل الحكومـــة الشرعية على استعداد للرضوخ لهذه الاشتراطات وقبول الدفـــع، نيابة عـــن البنـــوك الخاصة في المحافظات الشمالية؟».